المصطلحات

المصطلحات

الانتخابات الحرة العادلة	هى ان تتم الانتخابات فى سلام، دون ترهيب أو إجبار على اختيار مرشحين بعينهم. فنتائج الانتخابات يجب أن تعبر عن الرغبات الحقيقية للمواطنين دون تدخل من أى جهة. كما يجب أن تعقد الانتخابات بشكل دورى منتظم، وفى مواعيدها المحددة سلفا وفقا للدستور والقانون. ومن حق كل مواطن بالغ الإدلاء بصوته وترشيح نفسه للمناصب الحكومية.
الإدارة المحلية	ينص الدستور المصرى على أن تقسم جمهورية مصر العربية إلى وحدات إدارية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، منها المحافظات والمدن والقرى، وينظم وسائل تمكين الوحدات الإدارية من توفير المرافق والخدمات المحلية، والنهوض بها وحسن إدارتها، وتشكل المجالس الشعبية المحلية عن طريق الانتخاب المباشر.
التسامح السياسي	لا يعنى فوز حزب الأغلبية ألا يكون فى المجتمع رأى آخر غير رأى الأغلبية، من واجب الأقلية أن تنبه الأغلبية لأخطائها.
الحرية الاقتصادية	يعنى أن تضمن الحكومة للمواطن حق الملكية الخاصة والحق فى ممارسة الأعمال الحرة واختيار مهنته. فمن واجب الحكومة ان توفر المناخ الملائم لازدهار ونمو الأعمال الحرة والمشروعات الخاصة. كما أنه من حق المواطنين أيضًا السعى إلى إقامة مشاريعهم الخاصة: لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية من جانب، وللمساهمة فى نمو اقتصاد الوطن وازدهاره من الجانب الآخر.
الحكومة	هى الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة. وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء، ونوابه والوزراء ونوابهم.
الدستور المصرى	يعرف على أنه القانون الأسمى للبلاد، وهو الذى يحدد شكل ونظام الحكم . ينص الدستور على مجموعة المبادئ الأساسية التى تنظم سلطات الدولة وتحدد اختصاصات سلطاتها الثلاث وحقوق وواجبات كل من الحكومة والأفراد. ويعد الدستور المصرى من أقدم الدساتير فى الشرق الأوسط.

المصطلحات

الديمقراطية	هى نظام اجتماعى يؤمن به ويسير عليه المجتمع ككل، على شكل أخلاقيات اجتماعية، يمارسها الشعب فى حياته اليومية.. من خلال أداء الحقوق وممارسة الواجبات المدنية.
الديمقراطية المباشرة	التى تُمكن الشعب من ممارسة سلطة صنع القرار بشكل مباشر، دون وسطاء أو نواب يمثلونه.
الديمقراطية البرلمانية	ينتخب المواطنون نوابهم لممارسة السلطات الرقابية والتشريعية التى يحددها دستور كل دولة، ويختار النواب بدورهم رئيس الوزراء الذى يرأس السلطة التنفيذية، ويختار الوزراء.
الديمقراطية الرئاسية	تستقل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية. فيصوت المواطنون لانتخاب أعضاء السلطة التشريعية.. بالإضافة إلى ذلك يصوتون لاختيار رئيس السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية).
الديمقراطية النيابية	التى تمكن الشعب من ممارسة سلطة صنع القرار بشكل غير مباشر عن طريق التصويت لانتخاب نواب يمثلونه فى البرلمان أو المجلس النيابى.
السلطة	هى السلطة التى تمارسها الحكومة لقيادة المجتمع وإدارة شئونه والزام المجتمع بأحكام القانون، ومبادئ الدستور الذى وافق عليه أفراد المجتمع.
السلطة الشرعية	تكتسب السلطة شرعيتها عندما يقتنع أفراد المجتمع أنهم يمارسون سلطتهم ويحققون مصالحهم عبر الحكومة.
السلطة غير الشرعية	إذا لم يقبلها ولم يعترف بها الأغلبية، وغالبًا ما يعترض الشعب على قراراتها بأشكال الاحتجاج السلمية المختلفة.

المصطلحات

الشفافية	واجب على الحكومة أن توفر المعلومات لكافة المواطنين حتى يستطيعوا الاطلاع على شئون الوطن، ويتمكنوا من فهم ما يدور حولهم من أحداث، وبالتالى يصبح لديهم القدرة على المشاركة الفعالة، ومن حق المواطنين الحصول على المعلومات التى تمكنهم من القيام بدور فعال وإيجابى فى كافة النشاطات التى تمس حياتهم، وتحقق مصلحة الوطن.
المسئولية	عندما ينجح مرشح أو حزب فى الانتخابات يكون مسئولا أمام الناخبين (المواطنين) عن تنفيذ السياسات التى وعدهم بها..
المساءلة	النائب مسئول أمام ناخبيه عن تطبيق البرنامج الذى نجح على أساسه، والوفاء بتعهداته أثناء الحملة الانتخابية، فإن من حق المواطنين، بل ومن واجبهم، مساءلته ومراقبة سلوكه داخل المجلس النيابى.
المساواة	جميع المواطنين متساوون فى الحقوق والواجبات، والمساواة تعنى أن كل أفراد المجتمع سواسية بغض النظر عن أى اعتبارات عرقية أو دينية أو جنسية أو اجتماعية.
المشاركة	المقصود بها مشاركة المواطنين بالرأى والفعل أيضا فيما يتعلق بشئون دولتهم.
حقوق الأقليات	هى الحقوق التى تحظر التمييز ضد الأقليات على أسس عرقية أو دينية أو جنسية أو اجتماعية. وتتمتع الأقليات فى ظل النظم الديمقراطية بالحق فى الحفاظ على ثقافاتها ولغاتها وعقائدها الذى من شأنه إثراء الثقافة العامة.
حكم الأغلبية	الحزب الفائز هو الحزب الذى نال أغلبية الأصوات، ويسمى حزب الأغلبية، حزب الأغلبية هو الذى يحكم .

المصطلحات

رئيس الجمهورية	ينص الدستور المصرى على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية. كما يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها.
سلطة مستقلة	أى لا سلطان عليها مثل القضاة، ولا يجوز لأية سلطة التدخل فى القضايا أو فى شئون العدالة، فالقرارات القضائية حيادية وغير خاضعة لنفوذ الحكومة، أو البرلمان، أو لنفوذ المصالح الخاصة، أو السياسية.
سيادة القانون	تعنى أن لا أحد فوق القانون، فعلى الجميع الانصياع لحكم القانون وتحمل نتائج مخالفتهم له.
مجلس الشعب	يتولى سلطة التشريع ويقرر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. وعدد أعضاء مجلس الشعب يجب ألا يقل عن ثلاثمائة وخمسين عضـــوا، نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السرى العام.
مجلس الشورى	يختص مجلس الشورى بدراسة واقتراح ما يراه كفيلا بالحفاظ على دعم الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، وحماية المقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات والواجبات العامة. وينص الدستور المصرى على أن يشكل مجلس الشورى عدد من الأعضاء يحدده القانون على ألا يقل عن (١٣٢) عضوًا.
وثيقة الحقوق	تتألف عادة من بنود تسعى لضمان الحقوق والحريات المدنية، ويقوم القضاء بتطبيق هذه البنود لضمان تطبيقها على كافة المواطنين دون تمييز أو محاباه.